

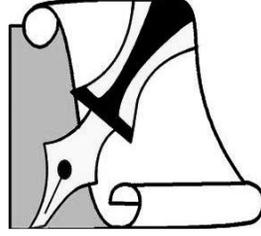


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تستمر الملفات السياسية والاجتماعية والمعيشية على الساحة اللبنانية بالدوران في الحلقة المفرغة، في ظلّ بقاء التعاطي الإقليمي والدولي مع هذه الساحة على حاله، سواء في مجال السياسة الداخلية كرئاسة الجمهورية، أو في الملفات الإقليمية كملف النزوح السوري، مع تغيّرات طفيفة هنا وهناك.

١. زيارة الرئيس الفرنسي إلى بيروت:

تأتي زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى لبنان، مُكمّلة للزيارات السابقة للمبعوثة الخاصة للاتحاد الأوروبي موغريني، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ومعه رئيسي البنك الدولي والبنك الإسلامي، ووزير الخارجية الألماني هاموند نهاية شهر آذار الماضي؛ إذ ليس في لبنان نغف ولا اتفاقيات تعاون تجاري أو اقتصادي، ولا حتى رئيس للجمهورية للقاء به. وكلّ ما في الأمر أن في لبنان قنبلة ديموغرافية سورية تتمثل بالنازحين السوريين، وتعمل أوروبا مجتمعة بمؤازرة المجتمع الدولي، لتأمين عدم انتقالها إلى الغرب عموماً وأوروبا خصوصاً. لذلك، يأتي كلّ هؤلاء إلى لبنان، داعمين لجيشه واستقراره الأمني، وواعدين بتقديم المساعدات الماديّة له ليتمكن من الاستمرار في تحمّل أعباء النزوح، ولضمان بقاء النازحين على أراضيهم؛ لا بل إن كلّ هؤلاء، ومنهم الرئيس الفرنسي الزائر، تحدثوا مع المسؤولين اللبنانيين عن مساعدات مادية تُقدّم للبنان على شكل هبات لسنوات طويلة تمتدّ من ٣ . ١٠ سنوات، لتأمين المستلزمات الضرورية للنازحين السوريين، والمساعدة في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن لبنان، في محاولة منهم للقول: إن الأزمة طويلة ومستمرّة، وإن تعاون لبنان معنا في هذا المجال هو الضامن لاستمرار المساعدات التي تحتوي في شكلها ومضمونها على مشاريع مشبوهة، تهدف إلى تحويل النزوح المؤقت إلى توطين دائم للنازحين، الأمر الذي يُبعد شبح هؤلاء النازحين عن أوروبا.

وصل «هولاند» إلى بيروت صباح السبت في ١٦/٤/٢٠١٦، وبقي في لبنان ليومين متتاليين، حيث صودف وجوده، في نفس اليوم الذي انجلت فيه قوات الانتداب الفرنسي عن سوريا، في إشارة رمزية يتقصدها عادة زعماء الدول الكبرى في العالم، وكأنه كان يقول: بين الجلاء والزيارة لا زالت فرنسا دولة فاعلة في ملفات المنطقة، وخاصة في سوريا ولبنان. وقد عزّز هذه النتيجة الطريقة التي تعامل وعومل بها الرئيس الفرنسي في لبنان، حيث أهان رؤساء الطوائف أنفسهم بالطريقة التي توافدوا فيها إلى مقرّ إقامته، في حين أن هولاند أهانهم عندما تعاطى بنفس ثقافة الانتداب معهم، حيث استقبل البطريرك الماروني بشارة الراعي منفرداً، ثم استقبل رؤساء الطوائف الروحيين مجتمعين دفعة واحدة من دون أن يلتقي بأيّ منهم على انفراد، كما فعل مع الراعي.

لقاءات هولاند وتصريحاته كانت مُستنسخة من حيث المضمون والأهداف عن لقاءات وتصريحات المسؤولين الأوروبيين والدوليين الذين زاروا لبنان قبله، حيث التقى بقائد الجيش والرئيسين برّي وسلام و ببعض القيادات في مقرّ إقامته، وزار مخيم الدلهمية في جوار مدينة زحلة الذي يأوي نازحين سوريين. أما في تصريحاته، فقد شدّد هولاند على ما يضمن الأمن والاستقرار الأمني والاقتصادي للبنان بشكلٍ يمكنه من مواجهة الإرهاب وتحديات أزمة النزوح السوري، مُعلنًا عزم فرنسا تقديم ما قيمته ١٠٠ مليون يورو للبنان، من بينها ٢٥ مليون يورو للجيش اللبناني.

أما في الشأن السياسي والرئاسي تحديداً فقد كان لافتاً أن هولاند رمى الكرة في ملعب اللبناني معتبراً أن على النواب اللبنانيين انتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت ممكن، علماً أن المهتمين بالشأن الرئاسي في لبنان يعلمون أن فرنسا سعت بين طهران والرياض وبيروت لإيجاد مخرج للأزمة السياسية والرئاسية في لبنان ولم تغلح في هذا الأمر، وبالتالي فهو لن يدرك أكثر من غيره ارتباط ملف الرئاسة في لبنان بأزمات المنطقة وتسوياتها، وكأن هولاند نفض يده من ملف رئاسة الجمهورية، وركّز اهتمامه على هواجس أوروبا المتمثلة بالنازحين.

تبقى الإشارة إلى أنه وقبل يوم من وصول الرئيس الفرنسي إلى بيروت تناقلت وسائل الإعلام اللبنانية خبراً مفاده أن الرئيس الفرنسي سيلتقي خلال زيارته لبيروت رئيس كتلة الوفاء للمقاومة الحاج محمد رعد. لكن لم يصدر عن حزب الله تأكيد للخبر، ولا عن السفارة الفرنسية في بيروت نفي له، الأمر الذي يعطى هذا الخبر بعضاً من الصدقية؛ إلا أنه ومع وصول هولاند إلى بيروت تبدّلت المعطيات وبدأ الحديث عن لقاء له مع رؤساء الكتل النيابية مجتمعين في اجتماع واحد يحضر الحاج رعد كرئيس كتلة الوفاء للمقاومة. لكنّ حزب الله سرّب للإعلام . بما يشبه الامتعاض من عدم لقاء ممثل حزب الله منفرداً . أن الحاج رعد لن يحضر اللقاء الذي سيجتمع هولاند مع رؤساء الكتل النيابية. وهذا ما حصل بالفعل حيث تغيب رعد عن الاجتماع.

٢ . القمّة الإسلامية... غير إسلامية:

أن تجتمع ٥٨ دولة إسلامية في قمّة، فهذا معناه أن تبحث في قضايا الأمة الإسلامية التي أصبحت في ذيل الأمم في كلّ شيء، وأخيراً حتى في سمعتها.

أن تجتمع هذه الدول في قمّة إسلامية فهذا معناه أن تعمل على تبرئة الإسلام من الإرهاب والقتل الذي يمارس باسمه، وأن تسعى لبسمة جراح فلسطين وأهلها، وأن تدين «إسرائيل» وإرهابها، وأن الأولوية لديها خطة

لتحرير القدس، وأن ترفع الظلم عن أهل اليمن وسورية وليبيا، وأن تدعم المقاومات العربية والإسلامية بوجه المحتلّ للأرض والمنتَهك للمقدسات، والمغتصب للأعراض..

لكن القمّة المسمّاة إسلامية تجاهلت فلسطين، إن لم نقل تأمرت عليها، وأعطت السعودية شرعية العدوان على اليمن والفتنة في سورية والعراق ولبنان، وأدانت إيران الداعم الأول للشعب الفلسطيني إن لم نقل الوحيد، واستجابت لطلب السعودية بإدانة ما وصفته بالأعمال «الإرهابية» التي يمارسها حزب الله في سورية واليمن والعراق والدول العربية، متناسية أن هذا الحزب كان وما زال الشوكة الوحيدة في عين «إسرائيل» وأعداء هذه الأمة.

وعليه، يمكن وصف القمّة بأنها كانت قمّة اتحاد «غشمنة» الإسلام والإسلام الوهابي، اللذين كانا وصمة العار على جبين تجربة الإسلام السياسي، واللذين كانا وما زالوا السبب الأول في تخلف الأمة الإسلامية وجهلها، وفي نشأة الفكر والتيارات الإرهابية التكفيرية والظلامية.

نعم، لقد أصابت العدوى العربية القمّة الإسلامية، فلم يبق من قضية فلسطين عند العرب والمسلمين في قم دولهم سوى فقرة إنشائية فكلورية شكلية، تتكرّر في البيانات الصادرة، واختفت «إسرائيل» كعدو، وحلّ مكانها حزب الله، وبات التضامن العربي والإسلامي مرتبطاً بالإجماع على إدانة حزب الله وأعماله المشرفة التي باتت في قاموس حكّام العرب والمسلمين تُسمّى إرهاباً.

ما خطورة ما جرى في القمّة الإسلامية؟

اجتمع قادة الدول الإسلامية، تركيا في ١٤/٤/٢٠١٦. كلّ البنود كانت روتينية، باستثناء بندين سعوديين عربيين كانا محطّ الجدل، وكانت القمّة الإسلامية عُقدت من أجلهما؛ الأول إدانة ما سمّي حول التدخل الإيراني في شؤون الدول العربية وإحراق السفارة السعودية في طهران ومشهد، والثاني إدانة حزب الله، نجحت السعودية في مؤامراتها، وأدرج البنودان في البيان الختامي للقمّة الذي قاطعته إيران، وتحفظت عليه كلّ من إيران ولبنان والعراق وأندونيسيا، فهلّلت «إسرائيل» واستبشرت لأن «المسلمين» أدانت أعدائها.

وتكمن خطورة ما جرى في القمّة في:

١. أن السعودية، بعد أن سعت لتحقيق إدانة لحزب الله واتهامه بالإرهاب في الجامعة العربية، استطاعت أن تمرّر مشروعها بتحقيق إدانة إسلامية. وإن شكلية. لحزب الله، الأمر الذي يشكّل خطورة إضافية في المشروع السعودي المعادي للحزب، ما سيمكّنها من أخذ قرار الإدانة هذا إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة.

٢ . القرار الذي يدين إيران وحزب الله معاً، والذي تحقّق عليه العراق، شكّل نقطة سوداء في إطار سمعة وأداء ومصير القمّة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي، حيث أن العدوى المذهبية الفتاكة انتقلت من جامعة الدول العربية إلى منظمة التعاون الإسلامي، ممّا يشكّل نذير شؤم حول المستقبل المظلم الذي تُحضر له أرضية الفتنة الكبرى بين السنّة والشيعّة على امتداد العالم الإسلامي.

٣ . هذا القرار خلط المفاهيم، فحوّل المقاومة التي هزمت المحتلّ الصهيوني إلى رديف لداعش في الإرهاب، وهذا جوهر ما تسعى إليه السعودية التي تريد أن تسوّق لسعي دولي وعالمي . بدعم إسرائيلي . لتشمل الحرب على الإرهاب حزب الله!

٤ . القرار يظهر بوضوح انحراف الرؤية الإسلامية على مستوى الحكم؛ فنتشيع التواصل مع العدو حلّ مكان المواجهة والمقاطعة، وتجريم المقاومة حلّ مكان تجريم «إسرائيل» والتكفير .

هذا في الدلالات؛ لكن في الوقت نفسه، فإن قادة العرب في جامعتهم، وحكّام المسلمين في منظماتهم، يبدو أنهم يعيشون خارج الواقع، ولا يجيدون حتى قراءة ما يجري أمامهم من أحداث. فما تسعى إليه السعودية ما هو إلاّ وهم الانتقام البدوي، وكلّ من يسيرون خلفها يدركون ذلك؛ حتى بات هؤلاء كالمستغيث من الرمضاء بالنار، فحزب الله وإيران وسوريا اليوم ليسوا في موقع المهزوم أو المتراجع ولا حتى المربك، على عكس السعودية وحلفائها في المنطقة الذين يقفون على قدمين من قصب؛ الأولى أميركية والثانية تكفيرية، وما من مقاومات ذاتية فعلية للسعودية تستند إليها. لذلك، فالوكيل السعودي أميركياً، والمشغلّ السعودي تكفيرياً، كلاهما لديه عمل وظيفي يجعل من السعودية ونظامها كالرجل الغارق في الرمال المتحرّكة: كلّما تحرّكت ازدادت غرقاً.. وهذا ما دلّت عليه وقائع كثيرة، من تصريحات الرئيس الأميركي أوباما، ومرشحي الرئاسة الأميركية، والمضامين المسرّبة حول تحقيقات أحداث الحادي عشر من أيلول، إضافة إلى (إدارة الظهر) الأميركية في مجلس الأمن الدولي لمحاولة السعودية عرض مسألة تصنيف حزب الله على قوائم الإرهاب العالمية كما هو حال جماعات داعش والنصرة. فالأميركيون يعرفون جيّداً، أن هذه المسألة ليست لعبة، وأن حزب الله ليس يتيماً بلا أب أو أم حتى تمرّ مسألة تصنيفه بالإرهاب دون فيتو روسي (وحتى صيني) أو تداعيات غير محسوبة، خاصة وأنّ الحزب هو لاعب بارع مع حلفائه على الساحة الإقليمية.

٣ . الوضع الداخلي اللبناني: حكومة بلا عمل.. ورئاسة معطّلة.. وحوار من أجل الحوار:

الشلل المستحكم بالدولة ومؤسساتها بات سمة يجمع عليها كلّ اللبنانيين على اختلاف مشاربيهم؛ حتى أن المطلّعين على خفايا الأحداث باتوا على قناعة بأن لبنان بات رجلاً مريضاً لا يُرَاد له أن يشفى ولا يُسمح له

أن يموت... بمعنى أن بقاء لبنان مستقراً، وعدم السماح بتفجّره كما دول الجوار . رغم كلّ ما يحيط به وكلّ ما يعانیه . مردّه إلى إرادة دولية خارجية تقضي بعدم حصول ذلك. فكلّ شيء في لبنان يجري بمقدار، والأميركيون تحديداً، وكلّ الأوروبيين عموماً، يزينون مواقفهم وإجراءاتهم وسياساتهم وزياراتهم للبنان بميزانٍ من ذهب؛ يسمح:

. لحزب الله أن يقاتل الإرهاب على حدود لبنان وفي داخل سورية.

. للسعودية أن تشنّ حرباً شعواء على حزب الله تستخدم فيها كلّ الوسائل ما دون الصدام المباشر.

- أن تصدر بحقّ حزب الله العقوبات الأميركية والقرارات العقابية، لكن دون المسّ بأمن لبنان واستقراره الاقتصادي.

. «تعاقب» السعودية الجيش والدولة اللبنانية وحزب الله، فتأتي أوروبا وأميركا لتقديم الدعم والعون والمساعدة للبنان وجيشه.

. أن ترفع السعودية الصوت مهدّدة بالويل والثبور، فتوضع لها الحدود؛ حذار المسّ بأمن لبنان وجيشه ووضعها الاقتصادي.

كلّ هذا وغيره ليس نابغاً من إنسانية أوروبية ولا من رحمة أميركية، إنما من حسابات ومصالح، جعلت من لبنان الصغير بجغرافيته، شريكاً في صناعة أحداث المنطقة من جهة، وبوابة خطيرة باتجاه أوروبا والغرب إن تحوّلت إلى معبر للنزوح السوري بمئات الآلاف من جهة ثانية، لذا كان الحفاظ على الاستقرار في لبنان أمراً أو مطلباً غربياً في هذه المرحلة، رغم وجود عوامل عديدة في لبنان اليوم يمكن استخدامها لضرب الاستقرار الأمني والاقتصادي فيه.

إن كلّ ذي لبّ يحقّ له أن يتساءل: ما سرّ هذا الصمت الغربي عن مشاركة حزب الله العسكرية في سورية؟ لا بل ما سرّ سكوت الغالبية العظمى من قوى ١٤ آذار على هذه المشاركة، و«هدوء» هذه القوى في هذه المرحلة تجاه قضية سلاح حزب الله؟

باختصار: إنها المصالح الغربية؛ فالغرب يعتبر أن حزب الله «انحرف» عن قتال «إسرائيل» لمصلحة قتال داعش التي باتت خطراً على العالم بأسره. وفي أسوأ الأحوال، إن حزب الله منغمس بالقتال في سورية عن قتال «إسرائيل»؛ وهو في الوقت نفسه يستنزف قواه ويستنزف (داعش) على حدّ سواء!

هذه الرؤية هي سرّ الاستقرار اللبناني، رغم كلّ الترهّل الحاصل في بنية الدولة اللبنانية، والتي فضلاً عن عجزها والفراغ الحاصل في أعلى سلطاتها، والشلل الحاصل في عمل مؤسساتها، باتت تنتقل من فضيحة إلى أخرى (الإنترنت غير الشرعي، الفساد في قوى الأمن الداخلي، الإتجار بالبشر، النفايات،... إلخ). فالكلّ فاسد، والكلّ يحاضر في العقّة، واللبنانيون ينامون على فضيحة ويستيقظون على أخرى دون أن تصل التحقيقات إلى أيّ نتائج ملموسة.

الحكومة اللبنانية محافظة على بقائها بقرار خارجي، وبقناعة داخلية، رغم قلّة الإنتاجية. فلأسبوع الثالث على التوالي تجتمع الحكومة في ظلّ الخلاف القائم حول جهاز أمن الدولة، الذي أخذ أبعاداً طائفية مقيتة. فالأحزاب المسيحية تكثّلت خلف رئيس الجهاز اللواء جورج قرعة، وحركة أمل، ومعها حزب الله ضمناً وبعض حلفاء نبيه بري، تكتلوا خلف العميد محمد طفيلي نائب رئيس الجهاز؛ وحده «المسكين» رئيس الحكومة تمّام سلام وقف عاجزاً عن فعل شيء سوى تطيبب الخواطر والسعي لعدم تأثير هذه القضية على وحدة الحكومة واستمرارها.

بُحث هذا الموضوع لساعات عدّة، وعُطّلت عدّة جلسات للحكومة بسببه، والأزمة لا زالت قائمة، رغم أن المشاكل المعيشية الداهمة والخطيرة تحاصر الدولة والشعب في لبنان، إضافة إلى الفضائح والنزوح السوري والمخاوف الأمنية، الأمر الذي يُدّل على سطحية الطبقة السياسية واستهتارها بمشاعر واحتياجات المواطنين من جهة، وعلى عجز هذه الطبقة السياسية عن الدخول في محاولات أو مساعي جدية لحلّ المشاكل الأساسية في البلاد.

لذلك، وجدنا الأطراف السياسية تلجأ إلى التغطية على هذا العجز من خلال مسرحيات، ظاهرها محاربة الفساد وباطنها الحقيقي خلافات على الحصص أو الصلاحيات أو الأحجام أو الوظائف، أو بهدف إلهاء الشعب اللبناني. وما الخلافات التي طفت على سطح الأحداث بين وليد جنبلاط ونهاد المشنوق، والحزب التقدمي الإشتراكي وعبد المنعم يوسف، وحتى ملف الكاميرات في بلدية بيروت وملف الإنترنت،... إلخ، إلاّ بعض من هذه المسرحيات التي ستنتهي بتقاسم الحصص أو تسويات دون حصول المواطن اللبناني أو الدولة (ومؤسساتها) على أيّ مكاسب.

٤ . الانتخابات الرئاسية:

يشدّد كلّ المبعوثين الدوليين والرؤساء الذين يزورون لبنان والسفراء الأجانب فيه، في تصريحاتهم العلنية، على ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية. لكن هؤلاء جميعاً يدركون أن التشابك الإقليمي والدولي في لبنان والمنطقة

وحولهما، هو السبب الرئيسي في عدم انتخاب رئيس للجمهورية حتى اليوم. لا بل إن بعض الأوساط السياسية النافذة في لبنان تقول إن الأميركيين والأوروبيين يشددون في اللقاءات المغلقة على حفظ الأمن والاستقرار، وعلى مساعدة لبنان على مواجهة تحديات الخطر الإرهابي على حدوده، وعلى تأمين مستلزم استيعاب لبنان للنازحين السوريين على أرضيه، ويُغفلون قضية انتخاب رئيس للجمهورية كأولوية؛ لا بل إن أحد المسؤولين الأميركيين الذين زاروا لبنان، قال بصريح العبارة: إذا كان انتخاب رئيس للجمهورية سيؤدي إلى ضرب الاستقرار الأمني وحدث مشاكل كبرى في لبنان، فالأفضل عدم حدوثه.

ويبدو أن غالبية الأطراف السياسية في لبنان قد استسلمت للفراغ الحاصل في سدة رئاسة الجمهورية، حتى بات الحديث حول استمرار الفراغ الرئاسي أمراً عادياً، إلى درجة أن خبر تأجيل جلسة انتخاب الرئيس لعدم اكتمال النصاب في الجلسة «٣٨» مرّ كخبر عادي جداً في وسائل الإعلام، ولم يأخذ أكثر من نصف دقيقة من نشرات الأخبار الرئيسية.

تصريح واحد يمكن أن تكون له خلفيات هامة في الموضوع الرئاسي وهو جاء على لسان رئيس حزب الكتائب سامي الجميل بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٦، والذي استنكر فيه حصر الترشيحات لرئاسة الجمهورية بالأقطاب الموارنة الأربعة (عون . ججع . فرنجية . الجميل)، معتبراً أنه من المفيد كسر هذا الاحتكار . لمصلحة مرشّحين مستقلّين لديهم احترامهم ووجودهم في الشارع المسيحي واللبناني، ومعدّداً مجموعة من الأسماء، من بينهم الوزير السابق زياد بارود، النائب السابق صلاح حنين، والعميد شامل روكز «صهر الجنرال ميشال عون»...

واللافت في هذا التصريح ما يلي:

- ١ . أنه أتى من حليف سعد الحريري المسيحي.
 - ٢ . أنه استبعد كلياً اسم الوزير السابق جان عبيد.
 - ٣ . أنه سمى العديد من الأسماء دون ألقاب أو امتداح أو تعريف بهم، باستثناء شامل روكز الذي أعطاه صفة العميد، وامتدحه بأخلاقه وسيرته الحسنة ومحبة الناس له... إلخ.
- الأمر الذي يجعل . وفقاً لمعايير علم النفس . أن الأسماء التي ذكّرت كانت مجرد ديكور لطرح اسم شامل روكز .

٤ . أن سعد الحريري، المحرج في وضعه السياسي والمادي والراغب بقوة العودة لرئاسة الحكومة، بات يعتبر ترشيحه لسليمان فرنجية عبئاً عليه لقناعته بعدم إمكانية نجاح تسويقه. وكثماً سابقاً قد أوردنا أن الحريري يرغب بطرح اسم روكز لرئاسة الجمهورية لإحراج ميشال عون ودفعه للتراجع عن ترشيحه لصهره شامل روكز.

انطلاقاً مما سبق، فإن ما طرحه سامي الجميل ليس سوى الخطوة الثانية من مسلسل الحريري بالاتفاق مع الجميل للتخلي عن ترشيح فرنجية لصالح شامل روكز، وتحقيق تسوية تُخرج عون وحزب الله معاً، وتُوقع سمير جعجع في مأزق حقيقي من خلال إخراج ميشال عون ودفعه للتراجع عن ترشيحه للرؤساء، وبالتالي تحقيق ما يصبو إليه الحريري بالعودة إلى رئاسة الحكومة.

وبالتزامن مع خطوة الجميل هذه، خطا الحريري خطوة جريئة في التخلي عن فرنجية، حيث أكد في تصريح علني، أنه لا مشكلة في انتخاب أيّ رئيس للجمهورية إذا اكتمل النصاب في مجلس النواب، حتى ولو كان الجنرال ميشال عون، وعندها سنقول له مبروك جنرال!

هذا الكلام للحريري يمهد لإعلانه القبول بأيّ تسوية تؤدي لانتخاب رئيس للجمهورية، حتى ولو كان هذا الرئيس الجنرال عون، والتخلي عن دعمه لترشيح فرنجية. لكن السؤال: أيّ تسوية سيقبل بها الحريري؟

في الحقيقة، إن الهم الرئيسي المسيطر على سعد الحريري هو العودة إلى رئاسة الحكومة . لأسباب كثيرة فُصّلت في قراءات سابقة. لذلك، فإن الحريري يشعر أو يعتبر أن ترشيحه لسليمان فرنجية لم ينجح، وأنه بات عبئاً، وأن عليه السعي لإيجاد المخارج التي تمكّنه من دخول التسوية مع حزب الله والجنرال عون لانتخاب رئيس؛ فصاحب الحاجة أرعن. وحتى الآن خيارات الحريري هي ثلاثة:

١ . إحراج الجنرال عون بإعلانه القبول بشامل روكز.

٢ . التوافق مع عون وحزب الله على مرشّح آخر يقبل به الجميع ويُسمّيه عون مقابل ثمن في الحكومة وقانون الانتخابات لعون.

٣ . انتخاب عون رئيساً للجمهورية ضمن تسوية أيضاً.

وفي الاحتمالات الثلاث، سيكون عون رئيساً، أو هو الممرّ الإلزامي للانتخابات الرئيسية. لكن لا يبدو أن الاحتمالين الأولين لهما نصيب من النجاح، ليبقى الاحتمال الثالث الوحيد الذي يمكن لعون القبول به . مرحلياً على الأقل. لذلك، يخترع الحريري وآخرون معه عرضاً مفخّخاً لعون . كان قد عُرض سابقاً . بانتخابه رئيساً لسنتين فقط ضمن تسوية مُعلّبة. إن قبل عون احترق، وإن رفضها قالوا عنه إنه يعطل البلد. إلا أن هذا الطرح رغم جديته وولد ميتاً، لأن عون رفضه، وكذلك فعل من اتّهم بإطلاقه.

٥. برّي والجلسة التشريعية

لا يملك رئيس مجلس النواب نبيه برّي عصاً سحرية، لكنه بالتأكيد يملك القدرة على المناورة في الوقت الصحيح. والشكل الصحيح، فبعد اتهامه مسيحياً بعدم الميثاقية في الدعوة لتشريع الضرورة لغياب غالبية المكوّن المسيحي عنها، المتمثل بـ(التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية والكتائب)، وعلى الرغم من أن برّي يعتقد بميثاقية جلسة «تشريع الضرورة» وإمكانية تحقيق النصاب القانوني لها؛ على الرغم من ذلك، رمى الرئيس برّي الكرة الملتهبة في وجه منتهميه، وأوصل رسالة لكلّ من يعينهم الأمر أنه لم يصل بعد إلى حائط مسدود، ولن يصل إليه، وأنه سيبقى في موقع المبادر لحلّ الأزمات بشكل يحافظ على الدولة ومصصلحة المواطن وصيغة العيش المشترك، كلّ هذا استطاع برّي أن يحققه في مؤتمر صحافي قصير لم يتجاوز الخمس دقائق بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٦، حيث لجأ إلى ربط نزاع مع الفريق المعطلّ لجلسة تشريع الضرورة ووضعه أمام مسؤولياته، قائلاً لهذا الفريق: إذا كان تعطيل انتخاب الرئيس سببه المقاطعة فليست أنا مع أقاطع. وإذا كنت أدعو لتشريع الضرورة فالسبب مصلحة المواطن والدولة. وإذا كنّا لا نقدر أن نحقق النصاب لانتخاب رئيس فهذا لا يعني أن نعطلّ البلد والتشريع فيه. وإذا كنتم تريدون قانون الانتخابات قبل التشريع، فتفضّلوا لنقاش القوانين المقدّمة للذهاب بواحد أو اثنين منها إلى الهيئة العامة لمجلس النواب لإقرار القانون الذي يتم التوافق عليه. لقد رمى برّي كرة قانون الانتخاب مجدّداً أمام اللجان المشتركة، مُطالباً كلّ اللجان بالاجتماع لنقاش القوانين الموجودة التي يجب أن يكون العدد الأكبر منها قد ذهب أدراج الرياح، لأنّ الخارطة والتقسيمات السياسية بين قوى ٨ و ١٤ آذار تحتضر، وهي في حالة موت سريري؛ وبالتالي فإنّ التمسك بقوانين مقترحة رسمت بهدف من يريح على من (بين فريقي ٨ و ١٤ آذار) لم يكن في محله على الإطلاق.

ظهر برّي مجدّداً حارساً للميثاقية، ومُبادراً لطرح الحلول والمبادرات، وقادراً على إحراج الجميع؛ لا بل استيعاب الجميع. فما طرحه برّي جعل الكتل النيابية والأحزاب تصطفت لإنهاء ملف قانون الانتخاب. فإن نجحوا. وهذا مستبعد. سيكون الفضل للرئيس برّي، وإن فشلوا سيقول لهم: تفضّلوا إلى التشريع لأنه لا يجوز تعطيل البلاد ومصالح الناس لأنكم غير قادرين على التوافق على قانون للانتخابات النيابية.

٦. العقوبات الأميركية: الوجه الآخر للقرار ١٥٥٩

٩٩ اسماً لأشخاص وشركات ومؤسسات هي حصيلة التحديث الأخير الذي أصدرته وزارة الخزانة الأميركية، وفقاً لقانون العقوبات الذي أقرّه الكونغرس الأميركي ووقعه الرئيس باراك أوباما نهاية العام الماضي، والمتعلق بفرض عقوبات مالية على حزب الله.

فالتدابير الأميركية المتعلقة بالقانون المذكور ليست إجراءات معلنة بالكامل، ولا يمكن التكهّن بها مسبقاً. وإدخال ٩٩ اسماً لأشخاص وشركات ومؤسسات من مختلف القطاعات، مع ذكر تفاصيل دقيقة ومفصلة عن العناوين في لبنان والخارج، وتعداد نشاط هذه الشركات في عدد من الدول، وحتى أرقام جوازات السفر للشخصيات المذكورة، كلّها تعطي لمحة عن التوجه الذي تنوي الإدارات الأميركية اتخاذه في ملاحقة الأسماء الواردة في اللائحة الطويلة. وعلى الرغم من أن هذه اللائحة محصورة بالحزب «رسمياً»، لا أحد قادراً على التكهن بمفاعيل ذكر هذه الأسماء وانعكاسها على الحزب بكلّ شرايينه الحيوية. كما لا يمكن التنبؤ بما قد تُقبل عليه الخزانة الأميركية في تنفيذ تدابيرها أو في التوسع لاحقاً من خلال اتخاذ خطوات إضافية.

الآن، مع احتمال إضافة أسماء جديدة في أيّ وقت، تبعاً لمستوى الملاحقة الأميركية لتنفيذ القانون، فإن التدابير الإجرائية لم تعلن كلّها. وقد تكون اللائحة المذكورة واحدة من أدوات تنفيذ القانون وليس كلّها. بهذا المعنى، ستكون «المراسيم التطبيقية» بمثابة «عملية ابتزاز» قد تطول أو تقصر مدّتها بحسب الملاءمة السياسية لواقع التعامل مع حزب الله، إلى أن يحدّد موعد نهائي، إما لوقف القانون كما هو العرف مع أيّ قانون أميركي، أو الاستمرار به إلى أجل غير مُسمّى.

وهذا يعني أنه من المبكر استخلاص نتائج «مطمئنة» لما صدر حتى الآن، باعتبار ذلك خطوة أولى على طريق تنفيذ القانون. علماً أن مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون تمويل الإرهاب دانيال غلايزر سيزور لبنان في شهر أيار للبحث مع المعنّيين في آليات تطبيق القانون. وهو سبق أن زار بيروت في آذار من العام الماضي ٢٠١٥.

أمام هذا الواقع، يصبح خوض حزب الله للانتخابات البلدية تحت المجهر، وسط أسئلة جدّية: ماذا لو خاض الحزب الانتخابات بأسماء قد توضع لاحقاً تحت الشبهة بحسب القانون الأميركي، فأين يصبح الفصل عملياً وواقعياً بين المال العام لأيّ بلدية يترأسها شخص فاز في الانتخابات البلدية على لوائح حزب الله، والآلية التنفيذية للقانون الأميركي؟

وماذا لو فاز أحد ممّن تربطه علاقة ما بمن ورد اسمه باللوائح باللوائح الأميركية الأخيرة؟ وهل يمكن لاحتمالات من هذا النوع، ولا سيّما في بعض البلديات المعروفة بولائها لحزب الله، أن تضع هؤلاء المرشّحين

تحت معاينة أميركية دائمة؟ وهل يمكن تبعاً لذلك ألا يخوض الحزب الانتخابات البلدية بوجوه حزبية أو أن يتخلى عنها لمصلحة حلفائه في حركة أمل؟ لا يقلل سياسيون من أهمية هذه الاحتمالات، والانتخابات البلدية أول استحقاق داهم يمكن أن يتأثر بهذه العقوبات، رغم أن حزب الله لا يزال حتى اللحظة يتعامل، ظاهرياً على الأقل، كما لو أن شيئاً لم يحصل.

فما سيُقبل عليه لبنان، لا حزب الله وحده، من جزاء هذا القانون الأميركي، قد يكون على درجة عالية من الخطورة. من دون أن ننسى تكهنات تُتداول حالياً حول وضع أحزاب مسيحية على تماس وتقاطع مع حزب الله. ومن يضمن احتمال عدم تقديم شكاوى في حق أشخاص وأحزاب ومؤسسات يمكن أن تُصنّف بأنها على صلة بحزب الله مالياً واقتصادياً، ما يفتح الباب أمام اجتهادات وهواجس أن يتحوّل القانون الأميركي «قميص عثمان» يتذرّع به خصوم حزب الله: لبنانياً وإقليمياً؟

لكن المحور الأساسي للمداولات السياسية هو موقف حزب الله ممّا يحصل: هل يتغاضى عمّا قد يسلكه هذا القانون بكلّ آلياته التنفيذية، بعدما أصبح واقعاً ملموساً، وبدأت مفاعيله بالظهور تبعاً؟ وكيف يمكن للساحة الداخلية أن تتحمّل تبعات سياسية، وليست اقتصادية فحسب، إذا تثبتت الخشية من توسّع هذه الإجراءات وتفرّعها تدريجياً؟

كلّ ذلك دفع أحد السياسيين الجديين إلى التخوّف من أن تكون العقوبات الأميركية الأخيرة هي الوجه الآخر للقرار ١٥٥٩ ببنده المتعلق بحزب الله.

٧ . «إسرائيل» تهديدٌ لحزب الله بلهجة فيها غزل

قدّم مسؤول سورية في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، الذي يُرمز إليه بـ(ش)، في ٢٣/٤/٢٠١٦، للمرة الأولى تقديرات أمنية وعسكرية لقوّة حزب الله ودوره المستقبلي، بأبعاد سياسية واستراتيجية بالغة الأهمية، خاصة وأن مثل هذه التقديرات عن هكذا مسؤول، في هكذا وضع، لا يمكن إلاّ أن تكون مقصودة وتهدف إلى تحقيق أهداف معيّنة، حيث اعتبر أن:

حزب الله تحوّل للمرة الأولى فعلاً إلى درع لبنان. فهو بعدما تجاوز بناء قدراته الصاروخية من الناحية الكمية، يركّز الآن على تطوير قدراته من الناحية النوعية، لجهة الدقّة والمدى الأطول وقدرات التدمير الأكبر، مما سيجعل حزب الله قادراً على جباية ثمن كبير من «إسرائيل» في الحرب المقبلة، وردعها بالتالي عن الدخول في حربٍ كهذه لإدراكها المسبق بالثمن الذي ستدفعه، مشيراً إلى أن حزب الله راكم إمكانات وخبرات قتالية من

خلال مشاركته في الحرب السورية التي أعطت الحزب قدرات كبيرة ووضعت في المكان الصحيح ليكون للمرّة الأولى حامياً للبنان.

وفي الشأن المتعلق بسورية، قال المسؤول الاستخباراتي الإسرائيلي: «بعدما كان الحديث يدور عن معركة ليس لها أفق، بات الحديث يدور الآن حول احتمال التوصل إلى تسوية، تعود بموجبها سوريا لتؤدّي دورها كدولة»؛ وتابع: «إن تسوية كهذه لن تكون ممكنة من دون روسيا، التي ستحافظ على مصالح إيران وحزب الله».

هذا الكلام الإسرائيلي «الاستراتيجي» يأتي في لحظة مفصلية، ومن مسؤول استخباراتي رفيع، والهدف منه إيصال رسائل عدّة، لأول مرّة تكون رسائل اعتراف بالعجز، ودعوة مبطنّة للتسوية. فبعد أيام على عقد اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي لاجتماعه الدوري في الجولان وإعلان ننتياهو أن الجولان أرض «إسرائيلية»، وبعد أيام على زيارة الأخير إلى موسكو ولقائه بقيصر روسيا، يأتي هذا الكلام حاملاً معه المعاني التالية:

١. «إسرائيل» تراقب بدقة تطوّر قدرات حزب الله، وتعترف بحجم خطورتها عليها، والتمن الباهظ الذي ستدفعه في أيّ حرب مقبلة.

٢. «إسرائيل» تعترف بأن حزب الله تحوّل إلى حامٍ للبنان لأول مرّة، في محاولة لدفع حزب الله الاهتمام بمحاربة الإرهاب في سوريا، والتخلّي عن تهديد «إسرائيل». وفي التصريح تلميحات إلى أن «إسرائيل» مستعدّة للاعتراف بقوة الحزب ووجوده إذا تخلى عن قتالها لمصلحة قتال التطرّف.

٣. «إسرائيل» تعتبر تنامي قدرات حزب الله القتالية وأسلحته كماً ونوعاً خطراً عليها في أيّ حرب قادمة. لذا، هي ليست في وارد إعلان الحرب على حزب الله عسكرياً في المرحلة الراهنة على الأقل.

٤. «إسرائيل» تعترف بالدور الروسي، وتعترف بأن روسيا ستحفظ لإيران وحزب الله دورهما ونفوذهما في سورية، وتعترف بأن رهاناتها في سورية خابت، وأن روسيا مصرّة على تسوية تعيد لسورية دورها كدولة. وهذا يدلّ على نتائج زيارة ننتياهو الأخيرة إلى روسيا.

٥. «إسرائيل» تقرّ بأن حزب الله باقٍ، وأن دوره فاعل بعد أيّ تسوية في سوريا والمنطقة. لذلك، فإن «إسرائيل» ستطلب من روسيا وسورية في أيّ تسوية قادمة تقليص تدفّق الأسلحة لحزب الله.

٦. «إسرائيل» بدأت بالتكيّف مع الدور الروسي المتنامي في المنطقة ومع المعادلات الجديدة التي ستظهر نتيجة هذا الدور. ولعلّ رفع السقف الإسرائيلي بشأن الجولان السوري المحتل هو رفع للسقف الإسرائيلي في تسويات المنطقة الكبرى، وضرورة أخذ أمن «إسرائيل» بعين الاعتبار.

٨ - «إسرائيل» تبني سدوداً لمنع تسلل حزب الله:

يوصل جيش الاحتلال الإسرائيلي بناء تحصينات على شكل جدران ودشم بارتفاع ٣ إلى ٦ أمتار على طول الحدود مع لبنان، في إطار خطة التصدي لمنع حزب الله من احتلال مستوطنات قريبة من الحدود في أي مواجهة عسكرية مقبلة. ويتزامن ذلك مع تهديدات إسرائيلية مستمرة، يلخصها تهديد نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يائير غولان في ٢١/٤/٢٠١٦ التي أكد فيها «قلق إسرائيل من قدرات حزب الله العسكرية»، محذراً من أن تنامي قدرات الحزب العسكرية قد يقود إلى «حرب حقيقية»، مكرراً التهديدات الإسرائيلية باستهداف المدنيين والبنية التحتية في لبنان في أي حرب قادمة.

٩ - الفضائح في لبنان ... تابع:

* فضيحة الإنترنت: قبل الصحف، وقبل كل وسائل الإعلام، كنا قد تحدثنا عن المكيدة التي ينصبها عبد المنعم يوسف للجميع في ملف الإنترنت، وأن يوسف هو الفاسد والمفسد الأول في كل فضائح ملف الاتصالات والإنترنت في لبنان... وهذا ما بينته الأحداث في الأيام القليلة الماضية. ويعود الفضل في كشف حقيقة عبد المنعم يوسف وفساده إلى مخابرات الجيش اللبناني التي تابعت ملف يوسف وشريكه توفيق حيصو، لأن يوسف قام بتشويه سمعة الجيش وقائده ووصفهما بأنهما متورطين في فضيحة الإنترنت غير الشرعي. ومن المتوقع أن يدفع يوسف وشريكه الثمن في تجاوزاتهما ومحاولتهما احتكار الإنترنت في لبنان، فمن الطمع ما قتل، فيوسف فتح الملف للقضاء على الشركاء المنافسة لتوفيق حيصو، فإذا به يقع مع حيصو في شر أعمالهما.

تنويه: من المفيد جداً إجراء دراسة منفصلة لهذا الملف والتجاوزات التي فيه كنموذج لتحكم المافيات في الدولة والمؤسسات ومصالح المواطنين في لبنان.

* بيروت غارقة في الروائح: تسوية أزمة النفايات جاءت أسوأ من استمرارها، حيث سيتم نقل كل النفايات المتراكمة على مدى ثمانية أشهر من عمر الأزمة إلى مكب (الكوستا برافا) والناعمة على المدخل الجنوبي لبيروت، في عملية ستستمر ثلاثة أشهر، الأمر الذي حوّل شوارع بيروت إلى ممر للشاحنات المليئة بالنفايات ومداخلها إلى مكب لها، في ظل انتشار للروائح الكريهة ليلًا ونهاراً. ويُتوقع أن يصبح مكب (الكوستا برافا) مصدراً لتلوث لم تشهده العاصمة بيروت في تاريخها.

* نفايات نهاراً وقمح ليلاً!

دفع الطمع أصحاب الشاحنات في لبنان، ونتيجة الطلب الكثيف على الشاحنات بسبب الحاجة لنقل النفايات المتراكمة لثمانية أشهر متواصلة وغياب الرقابة، إلى استخدام شاحناتهم في نقل النفايات ليلاً والقمح إلى المطاحن نهاراً. هذا الموضوع أثاره النائب وليد جنبلاط في تغريدة له على «تويتر»، لكن جلّه كان تمييزاً للقضية على المستوى الرسمي دون إطلاع الرأي العام اللبناني على الحقيقة.

* فضيحة سرقة تعويضات العسكريين في قوى الأمن الداخلي:

تتدفق المعطيات يوماً بعد يوم عن فضائح جديدة في قوى الأمن الداخلي، تمثلت في تزوير مستندات، وسرقة تعويضات العسكريين والمساعدات الطبيّة، وتزوير فواتير المحروقات، وشراء قطع الغيار للآليات... وتتوسّع الاتهامات والانتهاكات المضادة، وفيما المعتقلون على خلفية هذه القضايا لا يتعدّون أصابع اليد، رغم أن الأسماء المشتبه به والمتداولة وصلت إلى المئات. لكن الفضيحة في المعالجة باتت أسوأ من الفضيحة الأصلية، إذ يحقّ لنا التساؤل:

. ما هو دور قيادة قوى الأمن الداخلي؟

. من هي الشركات التي كانت متواطئة ولماذا لا تُحاكم؟

. ما هو مصير الأموال المسروقة؟

. لماذا فتح هذا الملف اليوم رغم أنه قائم منذ سنوات، وكلّ المواطنين يعرفون أن قوى الأمن الداخلي هي جهاز فاسد: من الدراج إلى المدير العام الذي كان يوزّع الأسلحة على مسلّحي المحاور في طرابلس.

البعض يؤكد أن الملف المذكور فُتح بغطاء من سعد الحريري لحرق اسم أشرف ريفي كلياً، لأنه تطاول على «الشيخ الزعيم» من جهة، ولأنه سعى للتواصل مع أمراء السعودية دون علم الحريري من جهة ثانية.

١٠ . جهاز أمن الدولة: خلافات إدارية واتهامات بالفساد

الجهاز الأمني الذي يُفترض وفقاً لتسميته أن يحمي الدولة تحول إلى أزمة عاصفة على الصلاحيات بين مدير عام الجهاز اللواء جورج قرعة ونائبه العميد محمد الطفيلي، وتطوّرت الخلافات الإدارية والشخصية. كما هو الحال في كلّ الملفات. إلى سياسية وطائفية واتهامات متبادلة بالسرقة والفساد والتعطيل. وبدلاً من تحويل الطرفين إلى المحاكمة بتهمة إثارة النعرات المذهبية، وتعطيل جهاز أمني حساس، وهدر وسرقة المال العام،

وفقاً لاتهاماتهما المتبادلة انقسمت الدولة والحكومة والطوائف بين مُدافع عن هذا ومُدافع عن ذاك، حتى عطّلت الخلافات وتطوّراتها حول جهاز أمن الدولة كلّ الدولة والحكومة والجلسات، في صورة سُريالية تعكس واقع الحال البائس في الدولة والقيمين عليها.

وبعد ثلاث جلسات غير منتجة للحكومة اللبنانية، وبسبب الخلافات على جهاز أمن الدولة، كلّفت الحكومة رئيسها تمام سلام، في جلستها بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٨، إجراء الاتصالات اللازمة بين الأطراف المعنية لمعالجة مشكلة جهاز أمن الدولة، في محاولة لإخراج هذا الملف من مجلس الوزراء إلى اللجان الوزارية: إما لتميع الملف، وإما لتسويته عن طريق الصفقات، كما هو حال كلّ الملفات العالقة في لبنان.

١١ . الإرهاب جرح نازف وملاحقة ناجحة:

* حزب الله يستهدف مواقع الإرهاب:

يعمد حزب الله أسبوعياً إلى استهداف دشم ومواقع لجبهة النصرة وداعش في جرود عرسال، في محاولة لاستنزاف هذه المجموعات الإرهابية، وتذكير اللبنانيين بوجودها وخطرها، والدور الذي يقوم به الحزب لحماية لبنان منها.

* الأجهزة الأمنية تحقّق إنجازات في ملاحقة الإرهاب:

في الوقت الذي يستمرّ فيه الجيش اللبناني، بمساعدة الطائرات المسيّرة من دون طيّار، التي يُشرف عليها فريق عسكري أميركي، باستهداف تحرّكات للنصرة وداعش في جرود عرسال والقاع، استطاع جهاز أمن المطار بالتعاون مع مخابرات الجيش اللبناني، توقيف اثنين من العاملين في شركة الخدمات الأرضية في المطار، لارتباطهما مع مجموعات إرهابية، بالتزامن مع ضبط الأمن العام اللبناني لشبكة إرهابية، كانت تعمل تحت ستار مدرسة دينية على تجنيد الشبّان للمشاركة إلى جانب داعش في الحرب السورية، وتنفيذ عمليات إرهابية على الأراضي اللبنانية.

١٢ . الانتخابات البلدية

يبدو أن حسابات حقل من يريدون تأجيل الانتخابات البلدية لم تُطابق حسابات بيدر الأجهزة الأمنية، حيث توافرت معلومات أن قائد الجيش ومدير المخابرات ومدير عام الأمن العام رفضوا فكرة تحميل الأجهزة الأمنية والجيش اللبناني مسؤولية تأجيل الانتخابات بحجة عدم قدرة هذه الأجهزة على تأمين الحماية الأمنية لها في ظلّ التهديدات الأمنية القائمة. فقد أكد هؤلاء لوزير الداخلية نهاد المشنوق أنهم مستعدّون لتحمل مسؤولية حماية الانتخابات وأمنها إن أُجريت في كلّ الظروف الأمنية، لأنهم ينفذون سياسة الحكومة التي عليها تحمّل المسؤولية السياسية والأمنية لإجراء الانتخابات.. هذا الجواب أسقط الأمور من يد الراغبين بالتأجيل، وجعل الانتخابات أمراً واقعاً؛ إلاّ إذا بلغ العهر السياسي حدود عدم الخجل... هذا الخجل المنعدم الذي دفع بالراغبين بالتأجيل إلى تعليق حبال آمالهم على تهديد المعلمين والأساتذة بمقاطعة الانتخابات إذا لم تُقرّ مطالبهم بزيادة الأجور... إلاّ أن المعلمين عندما رأوا أن السياسيين يريدون تحميلهم مسؤولية تأجيل الانتخابات، أعلنوا أنهم لن يقبلوا أن يُحمّلوا هذه المسؤولية، وبالتالي سيشاركون في واجباتهم التي تؤدّي إلى نجاح هذه المسؤولية، لكنهم لن يتنازلوا في الوقت نفسه عن المطالبة بحقوقهم.

تقاذف الكرة، وعدم استعداد أحد لتحمل مسؤولية التأجيل، جعل الاستحقاق الانتخابي داهماً على الجميع. فقد تسارعت الخطى وتحركت الماكينات الانتخابية، وبدأت اللوائح بالظهور، والتحالفات بالتشكّل. إلاّ أن الأبرز هو عدم استعداد الأطراف السياسية في هذه المعركة لدفع الأموال والرشى، الأمر الذي أعطى العائلات والفعاليات المحليّة دوراً هاماً في التأثير في الناخبين، وشجّع على تشكيل لوائح تتجرأ على منافسة المحادل الانتخابية؛ كلّ ذلك في ظلّ تخوّف ضمني لدى أغلب الأحزاب والقوى السياسية من انكشاف أحجامها أو خسارة مواقعها السابقة في انتخابات تتحكم فيها العائلات والفعاليات ومراكز النفوذ المحليّة إضافة إلى القوى السياسية.

١٣ . وليد جنبلاط يُصرّح شرقاً والهدف غرباً:

عجيبٌ أمر وليد جنبلاط... لكنه مفهومٌ أمره في الوقت عينه. فهو حليف تيار المستقبل وسعد الحريري وعدوّ نهاد المشنوق وعبد المنعم يوسف، وهو عدو النظام السوري والمعارض الأبرز لتدخّل حزب الله في سورية، وفي الوقت نفسه، هو لن يشارك في انتخاب رئيس دون حضور حزب الله جلسة الانتخاب؛ وهو صديق نبيه بري الذي يعتزّ بصداقته، لكنه في الوقت نفسه يريد الاستقالة من مجلس النواب؛ وهو الخائف من تحالف عون وجعجع، وفي الوقت نفسه الداعي المستمرّ لتسوية تُبعد شبح الانعزال المسيحي من العودة تحت عناوين مستترة؛ وهو أحد أكبر رموز الفساد في لبنان، والمحارب الأوّل له.

كلّ هذه التناقضات قالها جنبلاط في تصاريح مختلفة؛ فماذا هناك؟

- خلاف جنبلاط مع المشنوق سببه إرساله رسالة إلى تيار المستقبل: إما التحالف معي في بلديات إقليم الخروب، وإما الخلاف المفتوح.

- هجوم جنبلاط على عبد المنعم يوسف سببه أن الأخير قام بتغيير موظف درزي في شركة «أوجيرو» في الشويفات دون استئذان جنبلاط. كما أن يوسف رفض زيارة للبيك الصغير تيمور جنبلاط طلبها الحزب الاشتراكي في محاولة للبدء بترميز تيمور جنبلاط كزعيم؛ إضافة إلى رفض يوسف إعطاء رخصة شركة اتصالات لآل جنبلاط.

- أما استقالته من مجلس النواب فهي من أجل فتح الباب لنجله تيمور لخوض انتخابات فرعية لا منازع له فيها، تمكّنه من ممارسة العمل السياسي من باب الواسع، خاصة وأن الانتخابات النيابية تبدو بعيدة المنال.

- أما موقفه المسامر لحزب الله والمتناغم معه، فهو أبعد ما يكون عن القناعة؛ إنها لعبة المصالح على أبواب التسوية التي يتم الحديث عنها في سورية، والتي تُبقي الأسد رئيساً، وعلى موقع الميدان السوري الذي يشي بأن سورية لن تسقط، وأن حزب الله سيكون أكثر المُستفيدين من ذلك. وجنبلاط يعرف جيّداً أن نجاح توريثه لنجله تيمور يمرّ حتماً باللاعب الأقوى محلياً، وهو حزب الله. كما أن جنبلاط يُدرك جيّداً أن التحالف القواتي - العوني سيؤدّي إلى إلغاء تأثيره في بعثا . عاليه في الانتخابات النيابية القادمة. لذلك، هو بحاجة إلى تحالف شيعي - درزي مع المتضرّرين من تحالف عون . القوات في الشارع المسيحي، حتى يحافظ على الحد الأدنى من تأثيره ودوره في الحياة السياسية اللبنانية.

- أما حرصه على مقاومة «الانعزال» المسيحي، فليس إلاّ خوفاً من أن يؤدّي التوافق العوني . القواتي إلى عودة العصب المسيحي إلى قوته في الانتخابات النيابية القادمة، الأمر الذي سيُفقد جنبلاط كلّ النواب المسيحيين في كتلته النيابية، وربما يهدّد حصريته في الساحة الدرزية.

- أما الصوت العالي لوزراء جنبلاط، ولجنبلاط أحياناً، في مقاومة ومحاربة الفساد، فغبيّ من يصدّقه، لأن جنبلاط من أبرز الفاسدين في لبنان منذ ١٩٨٤ وحتى اليوم. والغبي هو من يطلب الأدلّة... إن جنبلاط يريد من وراء ذلك رفع الصوت لحجز دور له واتهام الآخرين لإثبات السيطرة، وإرعاب كلّ الفاسدين الذين لا يشاركونه. فكّلما سمعتم صوتاً لجنبلاط في محاربة الفساد عليكم أن تسألوا سؤالاً وحيداً ماذا خسر جنبلاط حتى ارتفع صوته.

- أما هجوم جنبلاط على الجيش وقائده بتهمة المشاركة في ملف الإنترنت غير الشرعي، فله أسباب كثيرة، تبدأ، بتعيين مدير المخابرات قبل شهرين دون استشارة جنبلاط، ولا تنتهي عند ضغط جنبلاط لفرض ضباط دروز موالين له في مواقع حساسة في الجيش دون ضباط آخرين غير موالين. وقد تصل هذه الأسباب إلى ارتفاع أسهم قائد الجيش لرئاسة الجمهورية في حال تمّ البحث برؤساء من خارج نادي الأقطاب الموارنة الأربع.

ولا بدّ من التأكيد أن الصوت المرتفع لوليد جنبلاط ووزرائه في محاربة الفساد، وفتح الملفات ورفع الأسقف، مرده إلى الأزمة التي يعيشها جنبلاط نتيجة الملفات الداخلة محلياً وإقليمياً. فخياراته السورية فشلت، وخوفه الدائم من ميشال عون أوصله إلى ما هو أخطر: تحالف عون . القوات، والذي إن استمرّ إلى الانتخابات النيابية المقبلة قد يطيح بكلّ نفوذ جنبلاط ونوابه في بعثا . عاليه، وقد يأخذ حتى من نوابه في الشوف.

١٤ . الاختراق الإسرائيلي للبنان بوجوه عدة:

خروقات سيادية بالطائرات؛ خروقات عسكرية بالتوغّل الحدودي بين فينة وأخرى؛ خروقات أمنية تارة بالشبكات والعملاء وتارة بالشركات الأمنية التي تعمل على حماية المستوطنات، كما في العديد من الوزارات في لبنان. هذا ديدن «إسرائيل» في التعامل مع لبنان، وأدعياء السيادة نائمون مطمئنون، ولا يزعجهم الأمر . ف«إسرائيل» حليفة حليفهم الأميركي، ولا ضير عندهم في ذلك.

السكوت، إن لم نقل التواطؤ، شجّع «إسرائيل» على اختراق الاتصالات اللبنانية بالقرصنة الأمنية عبر الكابيل البحري، وبأبراج المراقبة المنتشرة على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. وكلّ ذلك موثّق لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية والهيئة النازمة للاتصالات، وحتى في الاتحاد الدولي للاتصالات الذي أدان هذه الخروقات والتعدّيات وطالب «إسرائيل» بالتعويضات، في مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات (السنوي) الذي عقد في كوادلاخرا في المكسيك في العام ٢٠١٠... إلا أن الدولة اللبنانية لم تتابع القرار المذكور في المحافل الدولية.

ومؤخراً، وصلت الخروقات الإسرائيلية لأمن لبنان وسيادته إلى الصناعة، حيث تبين أن الشركة الهندية «ماهندرا» المكلفة والملزّمة من قبل الأمم المتحدة ببناء ثلاث مدن صناعية (إثنتان في البقاع وواحدة في الجنوب)، هي شركة شريكة للعدو الصهيوني وتقوم بنشاط هائل لمصلحته؛ وهي شريكة رسمية في مجال الأمن القومي لمؤسسة التصدير الإسرائيلية (وكالة حكومية إسرائيلية تعمل تحت إشراف وزارة العمل

الإسرائيلية)؛ وهي وكيل مساعد للشركات الإسرائيلية لدخول الأسواق الهندية، وفقاً لما تنشره الشركة الهندية على موقعها الإلكتروني... وغير ذلك الكثير من المهام الكبيرة التي تُقدّم من قبل الشركة الهندية لـ«إسرائيل» في مجال التكنولوجيا والتسليح. فهي التي صنعت لـ«إسرائيل» منظومة القبة الحديدية، وطوّرت العديد من منظومات الأسلحة لترسانة الجيش الإسرائيلي.

خطورة هذه الشركة على لبنان وصناعته وأمنه، أنها تشكّل بؤابة كبيرة لـ«إسرائيل» على لبنان: أمنياً واقتصادياً وصناعياً؛ فكثير من المعدات التي كانت ستُرَكَّب في المدن الثالث هي صناعة إسرائيلية.

وقد تصدّى الوزير حسين الحاج حسن، بوصفه وزير الصناعة اللبنانية، لهذه الشركة وعمل على إيقاف عملها في لبنان انسجاماً مع لائحة المقاطعة العربية والأنظمة اللبنانية، وطالب الأمم المتحدة تكليف شركة أو شركات أخرى للحلول مكانها، تنسجم طبيعتها مع القوانين والأنظمة اللبنانية.

الحديث عن ضربة عسكرية إسرائيلية للبنان:

ليس جديداً، وليس مستغرباً أن يتم الحديث من خلال تسريبات إعلامية عن احتمال قيام «إسرائيل» بضربة عسكرية للبنان. كما أنه ليس جديداً وليس مستغرباً أن تهدّد «إسرائيل» بذلك.. لا بل يمكن القول أكثر من ذلك، إن قادة حزب الله وأمينه العام كانوا على معرفة ودراية كاملة بأن الحسابات الإسرائيلية قد تدفع بقيادة الاحتلال إلى ارتكاب حماقة عسكرية ضدّ لبنان، خاصة وأن الأميركيين أسمعوا الوفد النيابي اللبناني الذي زار واشنطن في شباط الماضي كلاماً ظاهره نصيحة وباطنه تهديد، مفاده «لا تعطوا ذريعة لـ«إسرائيل» لأنها جاهزة لضرب حزب الله!»!

هذه الرسالة في مضمونها الحقيقي تحمل عجزاً أميركياً مزدوجاً. فإذا كان الأميركيون لا يريدون الضربة، فبإمكانهم منع «إسرائيل» عن القيام بها. وإذا كانوا يهدّدون لبنان والوفد النيابي بالذراع العسكرية الإسرائيلية في محاولة لممارسة الضغوط على حزب الله، فهذا دليل على عجز الإدارة الأميركية عن النيل المباشر من الحزب؛ وهذه حقيقة وليست وهماً أو تحليلاً، فالأميركيون يريدون من خلال هذا التهويل أن يخلقوا حالة من الضغط الداخلي على الحزب، على قاعدة أن «إسرائيل» جاهزة للحرب وتفتّش عن الذريعة. (الأميركيون يعرفون ما يقولون لكن الغبي من يصدّقهم).

لقد حسم سماحة السيد نصر الله هذه التهديدات المعلنة والمبطنّة، ورسم قواعد جديدة للردع في مقابلته الأخيرة مع قناة الميادين حتى باتت «إسرائيل» في مأزق حقيقي لا تستطيع تجاوزه، حول الريح الذي ستجنّيه من الحرب القادمة، والثمن الذي ستدفعه.

لكن المستغرب ما نقلته صحيفة السفير، بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٦، عن أن سفيرى السعودية والإمارات وبعض المسؤولين اللبنانيين يروّجون إلى «أن أيار المقبل هو موعد محتمل لضربة إسرائيلية ضدّ حزب الله، وأن الدولة اللبنانية أمام خيارين: إما أن تكشف حزب الله ليُضرب وحده، وإما أن تغطّيه فيُدّمّر لبنان بالكامل!»!

إن مثل هذا الكلام يساوي نذالة قائله، ولا يمكن أن تُصرف آمال هؤلاء في سوق المعادلات القائمة في المنطقة وفي لبنان، وهو لا يحتاج إلى إطلالة جديدة لسماحة السيد نصر الله، فكلامه السابق في مقابلة «الميادين» لا زال هو الرّد.

١٥ . حنّا غريب أميناً عاماً للحزب الشيوعي:

حنّا غريب، الشيوعي والنقابي العتيق، الذي ألهب الشوارع بخطاباته الرنانة في مواجهة السلطة طوال أكثر من عشر سنوات، كان فيها رئيساً لهيئة التنسيق النقابية ورئيساً لرابطة أساتذة التعليم الثانوي في لبنان؛ حنّا غريب هذا العكّاري صاحب الصوت الجهوري المرتفع، والخطيب الناجح، انتُخب بالتزكية رئيساً للحزب الشيوعي اللبناني في ٢٥/٤/٢٠١٦، وهو تاريخ سيكون له تأثيره وبصمته ووقعه على دور الحزب الشيوعي المستقبلي.

إنها المرّة الأولى منذ قرار حلّ الميليشيات اللبنانية، في بداية تسعينيات القرن الماضي، التي يشعر بها الشيوعيون بنشوة الانتصار على الذات وعلى الخلافات. فكلّ الشيوعيين، بما في ذلك المعتكفين والمعارضين والموالين، والذين فقدوا الأمل، باركوا هذا التوافق وباركوا وصول حنّا غريب للأمانة العامة. لا بل إن تعليقات شهدتها وسائل التواصل الاجتماعي، وعكستها بعض الصحف اللبنانية، تحدّثت عن أن اليساريين الذين انتموا إلى أحزاب وتيارات لبنانية أخرى غير الحزب الشيوعي، تقاءوا بالخبر ورسوموا انطباعات إيجابية.

من يعرف حنّا غريب عن قُرب يمكنه أن يقول إن هذا الرجل سيعمل على جمع شتات الحزب الشيوعي والحزبيين، وسيُطلق ورش العمل التنظيمي فيه، ويعيد الاعتبار لمؤسساته، وسيعمل على استنهاض اليساريين ليكونوا كتلة واحدة موحّدة لها وزنها في المعادلة اللبنانية والاستحقاقات القادمة.

لكن حنًا غريب الأمين العام يختلف بالتأكيد عن حنًا غريب النقابي، حيث لن يتمكن من جمع الأحزاب في النقابة التي يترأسها كما كان الحال سابقاً. بل سيكون هو نفسه أسير الخيارات والتحالفات السياسية التي سينتهجها... وإذا كان غريب نصيراً دائماً وواضحاً للمقاومة ضدّ «إسرائيل»، إلا أنه يعتبر أن من مقتضيات نجاح المقاومة تحصين المجتمع اللبناني: معيشياً واجتماعياً واقتصادياً ومحاربة أوجه الفساد فيه... فمن أين سيبدأ؟ وكيف سيخطو خطواته السياسية الأولى؟ وإلى أين يبغى الوصول؟

الجواب باختصار أن حنًا غريب سيكون أسير أمرين اثنين: الأول هو تطلّعات الكوادر اليساريين؛ والثاني هو التمويل الذي يُعتبر عصب السياسة في لبنان.

أغلب الظن أن المقاومة المتمثلة في حزب الله اليوم من مصلحتها العمل على احتضان حنًا غريب لاستيعاب كوادر اليسار في الطوائف المختلفة من جديد، تحت عنوانين اثنين: العداء لـ«إسرائيل» واستمرار المقاومة أولاً، ومحاربة الفساد ثانياً.

١٦ . سعد الحريري: سمسار شبكة مخدرات

كشفت صحيفة الأحد الباريسية، في مقالة لها بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٦، أن رئيس الحكومة اللبناني الأسبق سعد الحريري ومحاميه بشاره طرييه متورطين في تبييض أموال مخدرات بين المكسيك وباريس وبيروت. وأضافت الصحيفة أن مكتب مكافحة المخدرات الأميركي طلب من السلطات الأوروبية (ألمانيا وفرنسا) اعتقال خمسة لبنانيين في ٢٤/١/٢٠١٦ لاتهامهم بتجارة المخدرات وتبييض الأموال، وهم: علي زيبب وعبدالله محيو وحسن طرابلسي ومحمد نور الدين وعلي منصور (شقيق زوجة علي زيبب)، وأن طرابلسي اعتُقل في ألمانيا والأربعة الآخرين اعتُقلوا في فرنسا.

وقد كشفت التحقيقات أن اسم الحريري ورد في القضية بعد أن توسّع التحقيق الفرنسي في إثبات اتهام أفراد الشبكة اللبنانية المعتقلة بتهمة الإتجار بالكوكايين، وتبييض أموال المخدرات في المكسيك وكولومبيا ونقلها إلى لبنان عبر أوروبا، حيث تمّ التوصل إلى أن المتهم علي زيبب اعترف في إفادته أمام المحققين أنه دفع عبر وسيط هو عبدالله محيو، مبلغ مئة ألف يورو إلى بشاره طرييه، محامي سعد الحريري.

والأخطر من ذلك، أن زيبب قال أمام المحققين إن حسن طرابلسي، المعتقل في ألمانيا، قد قام بتسليم محامي الحريري مبلغ ٧ ملايين يورو للحريري شخصياً.

بهذا . وأياً تكن النتائج . فإن آل الحريري انحدروا من مؤثرين في الانتخابات الرئاسية الفرنسية أيام رفيق الحريري، الذي مؤل حملة جاك شيراك الانتخابية، وفاعلين في السياسة الخارجية الفرنسية خاصة فيما يتعلق بسوريا ولبنان، إلى متهمين اليوم بتغطية تجار المخدرات وتبييض الأموال، الأمر الذي يؤكد أن مصير هذه

العائلة إلى مزيد من الضعف والأفول. فبعد انحسار الاهتمام السعودي وعداء بعض الأمراء لسعد الحريري، خاصة محمد بن نايف (ولي العهد السعودي)، وبعد الانتكاسات المالية المتلاحقة لسعد الحريري، وآخرها شبه إفلاس شركة سعودي أوجيه، جاءت هذه القضية لتضع علامات استفهام حول مستقبل هذه العائلة، التي يعرف القاصي والداني أن مجدها السياسي بُني على المال وتبني السعودية والغرب لها ولمشروعها السياسي.

يبقى أن نقول إن الدور الوظيفي لسعد الحريري وتياره في مواجهة حزب الله والنفوذ الإيراني في لبنان، هو الأمر الوحيد الذي يُبقي الحياة متدفقة في شرايينه. ولا نظن أن هذا الدور قد انتهى. لذا، من الصعوبة بمكان القول إن ملفات الحريري المالية والجرمية المفتوحة في السعودية وفرنسا ستأخذ طريقها نحو تنفيذ العقوبة؛ وهذا يقودنا للتحذير من خطورة الأمر، لأن وضع الحريري الصعب يمكّن السعودية وفرنسا ودول أخرى من الإمساك به أكثر ودفعه. ربما. لحماقات وسياسات خدمة لهذه الدولة، تحت تأثير الخوف والضغط عليه في ملفاته المفتوحة.